العدد 136 - 3 مايو 2021

عيد العمال: قمع وهجوم.. وضوء في آخر النفق



الاشتراكي
نشرة غير دورية تصدرها حركة الاشتراكيين الثوريين

* صورة الغلاف من اعتصام عمال سماد طلخا ضد التصفية - يناير 2021

عيد العمال: قمع وهجوم.. وضوء في آخر النفق



يأتي عيد العمال هذا العام بينما لا يزال عمال مصر يشهدون هجومًا مستعرًا على مقدَّرات حياتهم وعملهم، من جانب النظام ورجال الأعمال، وقد تصاعَدَ هذا الهجوم في ظل أزمة كورونا التي يتحمَّلون النصيب الساحق منها وحدهم، وفي ظل انهيار التنظيمات النقابية التي من المنوط بها الدفاع عن مصالحهم.

خلال العام الماضي، واجَهت الطبقة العاملة في مصر تحدياتٍ ضخمة، مصحوبةً بقمع مُمَنهَج واستبداد باطش يعصف بكل أشكال الاحتجاج والمعارضة وحتى محاولات العمال تنظيم أنفسهم ذاتيًا، مستخدمًا في ذلك ترسانته من أدوات القمع؛ من تهديد العمال إلى ملاحقتهم واعتقالهم إلى محاكمتهم لدفاعهم عن حقوقهم.

فتحت أزمة كورونا الباب أمام رجال الأعمال للهجوم بلا هوادة على العاملين لديهم، بالتسريح من العمل وخفض الأجور، في ظل دعم حكومي للمستثمرين، حيث خفض أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء، وتأجيل سداد الضريبة العقارية على المنشآت الصناعية والسياحية، وخفض ضريبة توزيع الأرباح الرأسمالية، من ضمن إجراءاتٍ أخرى، علاوة على منح المستثمرين شيكًا على بياض ليفعلوا بالعمال ما يحلو لهم بحجة الأزمة.

لم يقتصر الهجوم على العمال على ذلك، بل اتخذ أشكالًا أخرى يمكن تصنيفها كما يلي:

أولًا، شهدنا خلال العام الماضي قوانين وقرارات كانت الأقسى من نوعها منذ سنوات طويلة مضت. كان أبرزها تعديل القانون 203 الخاص بشركات قطاع الأعمال العام، والذي يبيح تسريح العاملين بهذه الشركات وتخفيض حوافزهم وأرباحهم، والذي رفضته عشرات اللجان النقابية وواجهه العاملين بالعديد من الاعتصامات في مقار شركاتهم.

الأخطر هو قرارات تصفية الشركات، التي يُعَد بعضها من القلاع القديمة للطبقة العاملة، أبرزها شركة الحديد والصلب بحلوان، بعد شركتيّ غزل كفر الدوار وسماد طلخا. كشفت هذه القرارات، على المستوى الاقتصادي، عن توجه السلطة الذي يتجاهل التطوير والبناء لصالح تشييد عقارات وكتل خرسانية بهدف جني الربح السريع، وعلى المستوى السياسي تصفية كتل من الطبقة العاملة وذاكرتها وخبرتها النقابية والسياسية.

ثانيًا، دَفَعَ الكثير من العمال خلال العام الماضي ثمن نضالهم، بتعرُّضهم للفصل التعسفي، أو باعتقالهم كما حدث مع عمال غزل شبين الكوم بعد مطالبتهم بمستحقاتهم المتأخرة في سبتمبر الماضي، والعاملين بشركات التأمين إثر اعتصاماتهم ضد تعديل القانون 203 في أكتوبر، أو حتى بتوقيع أحكام قضائية قاسية عليهم مثلما حدث مع عمال الوطنية للصناعات الحديدية.

ثالثًا، كان العمال هدفًا للهجوم الإعلامي الذي ساند النظام بكل ما في وسعه لتمرير أجندته. شاهدنا البرامج التلفزيونية والصحف تهاجم عمال الحديد والصلب لتعبئة الرأي العام ضدهم من أجل تمرير التصفية، فتسدِّد لهم اتهاماتٍ تارة بالكسل والتقاعس عن العمل وتارة أخرى بالتسبُّب في خسائر الشركة. لم يكن العمال قط هم السبب في خسائر الشركة، بل الإهمال طويل الأمد للحكومة وتخسيرها المُتعمَّد للشركة على مدار عقود. وكان اعتصام العمال في يناير الماضي بمثابة رد عملي على هذه الاتهامات، إذ أن حرص العمال على هذه القلعة الصناعية ضد تصفيتها هو أقوى دليل يدحض هذه الاتهامات، خاصةً مع إدراكهم المخاطرة الأمنية التي قد تقع عليهم جراء اعتصامهم.

شهدنا الإعلام أيضًا يضع عمال السكك الحديدية في وجه المدفع أمام الرأي العام، ويحمِّلهم مسئولية حوادث القطارات المتكرِّرة على مدار الأسابيع الماضية، للتستُّر على عقودٍ من إهمال الدولة في الأمن الصناعي وتخفيض الإنفاق على الخدمات المُقدَّمة للمواطنين، بينما يعلن النظام عن مشروع القطار الكهربائي (بتكلفة 360 مليار جنيه)، الذي يبدأ بالعين السخنة ويمر عبر العاصمة الإدارية الجديدة وصولًا إلى مدينة العلمين الجديدة، ليربط مدنه الاستثمارية ببعضها. وعلاوة على ذلك، أطلقت وسائل إعلام النظام موجةً عنيفة ضد الأطباء والأطقم الطبية لتحميلهم عبء الفشل في التعامل مع وباء كورونا، وللتغطية على عقودٍ من الإهمال أيضًا في مجال الرعاية الصحية.

صحيح أن الاحتجاجات العمالية انخفضت على مدار الأعوام منذ ترسيخ الديكتاتورية العسكرية، بعد أن وصلت إلى 2239 في العام 2013 و1609 في 2014، إلا أنها لم تختف تمامًا بعد. بحسب تقارير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فقد شهد الربع الأول من العام الجاري 31 احتجاجًا عماليًا ومهنيًا، من الإضراب إلى الاعتصام إلى الوقفة الاحتجاجية وغيرهم، بينما شهد الربع الأخير من العام الماضي 33 احتجاجًا، والربع الثالث من العام نفسه 45 احتجاجًا، بينما نظَّم العمال 40 احتجاجًا آخر في مارس وأبريل ومايو 2020. وتركَّزَت المطالب على المستحقات المالية ورفض التصفية والتسريح وغيرها من المطالب.

تضامَنَ العمال من شركات مختلفة مع نضال زملائهم، مثل التضامن بين عمال سماد طلخا وعمال كفر الدوار ضد التصفية. علاوة على عمال الحديد والصلب، الذين تلقوا تضامنًا ودعمًا من زملائهم في صناعة الحديد والصلب في العراق وليبيا، وغيرهم من النقابيين والمناضلين في بلدانٍ أخرى.

الأمر الأهم هو أن عددًا من الاحتجاجات العمالية نجحت بالفعل في انتزاع بعض مطالبها، مثل عمال مجمع الألومنيوم بنجع حمادي، الذين انتزعوا المكافآت السنوية بعد اعتصامهم، وعمال سماد طلخا، الذين أُلغِيَ قرار تصفية شركتهم بعد اعتصامهم الذي استمر لأسابيع، وعمال الجامعة العمالية، الذين انتزعوا مطلب صرف الأجور المتأخرة بعد 10 أيام من الاعتصام، علاوة على الانتصار المهم لعمال الإسكندرية لتداول الحاويات الذين أجبروا الإدارة باعتصامهم على صرف الأرباح.

قد تبدو هذه الانتصارات الصغيرة ضعيفة التأثير، لكن في ظل موات الحياة السياسية، وغياب التنظيمات النقابية، وحالة الترهيب الأمني المستمرة منذ أن أحكم الجيش قبضته على البلد، فإنها ذات قيمة أكبر بكثير من حجمها، وهذا ما يجعلها بمثابة ضوءٍ في آخر النفق.

الاشتراكيون الثوريون

صوت التيار الاشتراكي الثوري في مصر

أسس الاشتراكية التي نتبناها

النظام الرأسمالي مبني على الاستغلال ثروة الرأسماليين مصدرها عرق العمال، والفقر مصدره سيطرة النظام القائم على أولوية الأرباح على البشر.

إصلاح الرأسمالية مستحيل

الليبرالية الجديدة قضت على إمكانية الإصلاح الجزئي، والرأسمالية المعاصرة المأزومة لا تقدم إصلاحات بل ترفع معدلات النهب.

الثورة الجماهيرية ضرورية

التغيير المنشود لا يمكن أن يتم بيد أقلية، بل بالنضال الجماهيري الجماعي الديمقراطي.

الطبقة العاملة هي الطبقة القائدة

الطبقة الوحيدة القادرة على قيادة المظلومين إلى النصر هي الطبقة العاملة، التي تضم كل العاملين بأجر الخاضعين لاستغلال وسلطة رأس المال.

الدولة العمالية هي الهدف

الدولة التي نرتضيها دولة لا يحكمها الرأسماليون أو ممثلوهم، وإنما دولة يقرر فيها الكادحون، من خلال مجالسهم القاعدية المنتخبة، مصيرهم ومستقبلهم.

الثورة تحرر كل المضطهدين

الثورة العمالية تحرير شامل من الاضطهاد القومي والعرقي والديني والجنسي.

لا توجد اشتراكية في بلد واحد

النظام الرأسمالي سلسلة واحدة لابد من تحطيمها كلها، والأممية الثورية هي الرد على مخططات مجالس إدارة العالم في قمة الثمانية ومنظمة التجارة العالمية.

الحزب العمالي ضروري

تحتاج المعركة ضد الظلم إلى توحيد الطبقة العاملة في حزب ثوري يقودها إلى النصر.

حوادث القطارات.. الجاني والمسئول هو النظام



ببالغ الحزن والأسى، تنعي حركة الاشتراكيين الثوريين ضحايا حوادث القطارات خلال الشهر الماضي، حيث شهدت مصر ثلاث حوادث قطارات راح ضحيتها العشرات، بدءًا من تصادم قطارين في سوهاج، ذلك الحادث الذي راح فيه 32 شخصًا وأُصيب 91 على الأقل، مرورًا بقطار القاهرة المنصورة الذي خرج عن القضبان، وانتهاءً بحادث قطار طوخ المميَّز الذي راح ضحيته 11 شخصًا وأُصيب 98 آخرين.

مع كل حادث قطار يسفر عن عشرات القتلى والمصابين، تخرج علينا أبواق النظام في الصحف والبرامج الإعلامية لتوحي بأن وقوع مثل هذه الحوادث أمر طبيعي و"قضاء وقدر"، وأيضًا لتحمّل المسئولية على السائقين والعاملين بالسكة الحديدية، مثلما حدث في حادث قطار رمسيس المأساوي، فبراير 2019، الذي راح ضحيته 25 شهيدًا وأُصيبَ فيه عشرات غيرهم. أولئك السائقون والعاملون هم في الأغلب أول من يقعوا ضحايا مثل هذه الحوادث الأليمة، بل ولطالما طالبوا في سنواتٍ سابقة بتطوير القطارات والجرارات وإجراء عمليات صيانة دورية لها.

وقع الحادث نتيجة عقود من الإهمال في الأمن الصناعي، عقود من تخفيض الإنفاق على الخدمات المقدَّمة للمواطنين، ونتيجة تسخير ثروات المصريين لخدمة أهداف النظام ومصالح الطبقات العليا. وهذا النوع من الحوادث ليس جديدًا، فقد حصدت حوادث القطارات أرواح أكثر من 650 مواطنًا في عشر حوادث فقط هم الأكبر على الإطلاق؛ بدايةً بحريق قطار العياط عام 2002، الذي راح ضحيته 373 شهيد، وانتهاءً بحادث قطار رمسيس منذ عامين.

لا يكترث النظام إلا بمصالحه، ولا عزاء للخدمات والمرافق المُوجَّهة للفقراء. ولا يستحي النظام من الإعراب عن ذلك في كل مناسبة. لا يمكن لأحدٍ أن ينسى تصريح السيسي الشهير في أحد مؤتمراته في مايو 2017، حين قال "بدل ما نصرف 10 مليار لتطوير السكة الحديد، نحطهم في البنك وناخد مليار جنيه فوائد". الصورة أوضح بالطبع حين نعلم أن مشروع القطار الكهربائي السريع الذي ستنفِّذه شركة سيمنز الألمانية، والذي يربط العين السخنة بمدينة العلمين الجديدة، مرورًا بالعاصمة الإدارية الجديدة، سيتكلَّف نحو 360 مليار جنيه! النظام يستغل ثروات المصريين، لا لخدمتهم ولتحسين مرافقهم ولحماية أرواحهم التي تُزهَق في القطارات وغيرها، بل لخدمة مصالحه وربط مدنه الاستثمارية ببعضها.

كل ما يشغل النظام هو الحفاظ على مصالحه، وتعزيز مشاريعه الاستثمارية العملاقة التي لا يستفيد بها إلا هو والشركات المصرية والأجنبية الكبرى. وهذه السياسة يعمل على تحصينها بديكتاتورية حديدية تزج بعشرات الآلاف في السجون وفي غياهب الاختفاء القسري والتعذيب وغيرها من أشكال القمع.

لم يعد الصمت ملاذًا للعيش الآمن في ظل هذه السلطة.. والحفاظ على حياة الفقراء الذين يسقطون ضحايا للإهمال وضحايا لسياسات النظام الاقتصادية الإجرامية، لابد أن يكون دافعًا إضافيًا لتشكيل أوسع جبهة ممكنة من القوى الديمقراطية لمعارضة هذا النظام.

الاشتراكيون الثوريون

سوهاج: زيادة في أعداد إصابات كورونا وعجز في المستشفيات

بقلم: مصطفى عبد الغني



أطلق أهالي سوهاج هاشتاج #سوهاج_تستغيث لمطالبة الحكومة باتخاذ إجراءات عاجلة لاحتواء انتشار فيروس كورونا، الذي امتد إلى قرى ومدن المحافظة، التي تعد ثاني أفقر محافظات الجمهورية، وتعاني مستشفياتها من نقص الأسِرَّة وعدم القدرة على استقبال الإصابات الجديدة.

وحذر الدكتور محمود فهمي منصور، نقيب الأطباء في محافظة سوهاج، من تزايد أعداد الإصابات والوفيات اليومية بفيروس كورونا داخل المحافظة.

وأوضح منصور، على صفحته الشخصية بفيسبوك، أن هناك انتشارًا كبيرًا لفيروس كورونا في المحافظة، وزيادةً في أعداد الوفيات وخاصة بين الشباب، وامتلاء المستشفيات بالحالات وعدم توفر الأسِرَّة للحالات الجديدة.

كانت وزارة الصحة قد أعلنت في بيانٍ لها، الأسبوع الماضي، أن محافظة سوهاج هي ثاني أعلى المحافظات في عدد الإصابات بفيروس كورونا على مستوى الجمهورية. وأعلنت النقابة العامة عن وفاة خمسة أطباء بعد إصابتهم بفيروس كورونا خلال الأيام الماضية في المحافظة.

لكن من المُلاحَظ أن هناك تضاربًا في تصريحات المسئولين، إذ قال الدكتور محمد عبد الفتاح، وكيل وزارة الصحة لشؤون الطب الوقائي، إن الوضع داخل محافظة سوهاج ليس بالخطر كما يتوقعه الكثير. وصرح الدكتور حسان النعماني، مدير إدارة المستشفيات الجامعية بسوهاج، أن زيادة الإصابات في سوهاج "طبيعية" وأن المحافظة هي أقل نسبة إصابات على مستوى الجمهورية، وهو عكس ما أعلنته وزيرة الصحة، الأسبوع الماضي، أن محافظة سوهاج ثاني أعلى المحافظات في عدد الإصابات.

لعلَّ تصريحات عبد الفتاح والنعماني تعكس توجه النظام الحالي منذ بداية الجائحة بالتقليل من حجم المشكلة وإنكارها في كثير من الأحيان، واتهام الأطباء بالتقاعس وتحميلهم مسئولية تزايد أعداد الوفيات، والقبض على عدد من الأطباء بعد إستغاثات للمطالبة بتوفير وسائل الوقاية من العدوى والمستلزمات الطبية في ظل انهيار المنظومة الصحية نتيجة عقود من الإهمال و ضعف الإنفاق العام على الصحة، مما أدى إلى زيادة أعداد الوفيات والإصابات بين الأطقم الطبية.

نظرة على وقائع التحرش خلال شهر مارس

بقلم: سيد صديق

خلال شهر مارس، شهدنا ثلاث وقائع تحرش مروِّعة تم تسجيلها بالصورة والفيديو. الواقعة الأولى كانت التحرش بطفلة في مدخل عمارة في حي المعادي، والثانية كانت واقعة التحرش في المترو حين أظهر المتحرش عضوه الذكري أمام فتاة، والثالثة كانت واقعة التحرش التي التقطتها كاميرا مراقبة في أحد شوارع محافظة البحرية حين أوقف شابٌ سيدةً وتحرش بها.

لم تكن هذه الوقائع الثلاث إلا عينة عشوائية تمامًا مما تتعرَّض له النساء في حياتهن اليومية في مصر. لكن هذه الوقائع ترد على الكثير من تبريرات التحرش والتعليقات التي تقلِّل من مدى انتشار هذه الجريمة.

أولًا، على عكس ما يقوله مبرِّرو التحرش، لا علاقة بملابس النساء بالتحرش. إحدى هذه الوقائع على سبيل المثال تعرَّضت لها طفلة، وواقعة أخرى من الوقائع المذكورة تعرَّضَت لها سيدة محجبة ترتدي ملابس فضفاضة. التحرش جريمة عنف في المقام الأول تتعلق بالاستقواء وفرض السيطرة على جسد المرأة، في ظل ضمان المتحرش احتمالية كبرى لإسكات الضحية والعزوف عن دعمها، وإفلاته هو من العقاب.

ثانيًا، أيضًا على عكس ما يقوله مبرِّرو التحرش في محاولة لإلقاء اللوم على النساء، أو تحميلهن جزء من المسئولية، لا علاقة بمكان تواجد النساء بجريمة التحرش. على سبيل المثال، في الحالات الثلاث المذكورة، التي هي ليست إلا عينة عشوائية تمامًا من آلاف الحالات، وقعت الجريمة في أماكن عامة يرتادها الجميع؛ حيث مدخل عمارة ومترو وشارع.

ثالثًا، هذه الوقائع تدل على أن جريمة التحرش ليست حالات فردية مبعثرة يمكن تجاهلها، بل جريمة اجتماعية واسعة النطاق تكاد لا تفلت منها أي امرأة، من مختلف الفئات والأعمار، وهي جزء من حياتهن اليومية. هذه الوقائع ليست إلا عينة عشوائية (اثنتان منها التُقِطَت -بالصدفة- من خلال كاميرات مراقبة)، بل حتى الشهادات التي تدلي بها صاحباتها على فيسبوك وغيره ليست إلا قمة جبل الجليد. وفقًا لدراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2013، فإن 99.4% من السيدات المصريات تعرَّضن للتحرش في وقتٍ ما من أعمارهن.

سرعان ما تدخلت وزارة الداخلية في الحالات الثلاث المذكورة للقبض على المجرمين مرتكبي التحرش، وفي المقابل احتفت الكثير من الصفحات المناهضة للتحرش على فيسبوك بهذا التحرك السريع؛ شاكرين مهلِّلين لوزارة الداخلية. لكن هذا لا يعني على الإطلاق أن الدولة تعمل على حماية النساء من التحرش. ففي نفس الشهر أيضًا، على سبيل المثال، برَّأت المحكمة المتهمين السبعة بالتحرش ببسنت، التي تعرَّضت لتحرش جماعي بمدينة ميت غمر، وقد سُجِّلَت الواقعة -بالصدفة أيضًا- من خلال كاميرا مراقبة. استمرت المحاكمة لأكثر من ثلاثة أشهر، تعرَّضت خلالهم بسنت لتهديداتٍ مستمرة بالقتل والتشويه من جانب أهالي الجناة.

تحرَّكت الداخلية فقط في بعض الوقائع الفجة، التي صُوِّرَت بالفيديو وانتشرت لتخلق ضجة على الشبكات الاجتماعية. لكن هذه هي نفس الشبكات الاجتماعية التي تابعتها الداخلية لملاحقة فتيات التيك توك والقبض عليهن. من الخطأ الفادح اعتبار أن الدولة تلاحق جرائم التحرش أو تعمل من أجل ضمان مساحات آمنة للنساء؛ هي فقط تريد أن تظل الأمور في حدود معينة، دون وقائع فجة، ودون ضجة كبيرة. وعلاوة على ذلك، الشهادات لا حصر لها عن وقائع تحرش رفض فيها رجال الشرطة تحرير محاضر ضد المتحرش في الأقسام، إلى درجة الضغط على المجني عليهن، بل وتهديدهن أحيانًا، للتنازل.

لا ينبغي على الإطلاق التعويل على الدولة في مكافحة التحرش الجنسي، فهذه الدولة تمارس العنف الجنسي بنفسها أيضًا ضد المرأة. وعلاوة على التقاعس في تنفيذ القوانين ضد الاعتداءات الجنسية، لا يمكن أن نتغافل عن الاعتداءات الجنسية على النساء في أماكن الاحتجاز، أو جحافل البلطجية التي كانت ترسلهم الدولة للتحرش بالمتظاهرات في ميدان التحرير. الدولة نفسها لا تتورَّع عن استخدام التحرش كسلاح ضد النساء. والمعركة طويلة الأمد ضد التحرش لا يمكن التعويل فيها إلا على النساء أنفسهن في فضح الجرائم والتصدي لها.

ثروة المليارديرات تزيد بأكثر من 60% رغم أزمة كورونا

ترجمة: مصطفى عبد الغني

ارتفع مجموع ثروة المليارديرات على مستوى العالم من 5.8 تريليون جنيه إسترليني إلى 9.5 تريليون، بنسبة أكبر من 60%، في الوقت نفسه الذي يواجه فيه سكان العالم أهوال جائحة كورونا.

أظهرت قائمة مجلة فوربس السنوية لمليارديرات العالم نهبًا غير مسبوق دأبت عليه الطبقة الأغنى. وحسب تقرير فوربس، "ولَّدَت جائحة كورونا معاناةً رهيبة وأزمات اقتصادية وتوترات جيوسياسية، وأدت إلى أعلى معدل تسارع لتراكم الثروة في تاريخ البشر على الجانب الآخر".

أصبح أكثر من 85% من المليارديرات اليوم أغنى مما كانوا عليه منذ عام، وأصبح العدد الكلي 2755 مليارديرًا بزيادة 660 مليارديرًا، أي أن مليارديرًا جديدًا ظهر كل 17 ساعة في المتوسط خلال العام الماضي.

جاء جيف بيزوس، مؤسس شركة أمازون ومديرها التنفيذي، على رأس القائمة بثروة تقدر بـ 128 مليار جنيه إسترليني، يليه إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة تسلا، بثروة تقدر بـ 109 مليار. ثروة بيزوس فقط تساوي إجمالي الناتج السنوي لدول ذات اقتصاد متوسط الحجم مثل بلغاريا أو السودان.



لم يقف أكبر مليارديرين (بيزوس وماسك) مكتوفي الأيدي أثناء الجائحة، بل اتخذا إجراءات للحفاظ على ازدهار ثروتيهما. أعلن ماسك، في مايو من العام الماضي، إعادة فتح مصنع تسلا في شمال كاليفورنيا في تحدٍ لقرار سلطات الصحة العامة المحلية الهادفة للحد من تفشي فيروس كورونا. وكتب ماسك على منصة تويتر: "تستأنف تسلا اليوم إنتاجها رغم قواعد مدينة ألاميدا"، ما أدى إلى إصابة ما يزيد عن 400 من العاملين بفيروس كورونا، كما وصف ماسك تعليمات البقاء في المنزل بالـ"فاشية". واعترفت أمازون، في نوفمبر الماضي، بأن نتائج اختبارات ما يقرب من 20 ألف عامل منذ بداية الجائحة كانت إيجابية، بينما يظل رقم الوفيات غير معروف.

لدى الولايات المتحدة الرقم الأكبر من المليارديرات على القائمة بـ 724 مليارديرًا، والصين بـ 698 مليارديرًا، وفي بريطانيا ارتفع عدد المليارديرات من 45 إلى 56.

أوضح "مركز الأجور المرتفعة" في بريطانيا أن الأرقام التي نشرتها فوربس تُظهر تدفقًا للثروة باتجاه "عدد صغير من الأشخاص فاحشي الثراء". وقال لوك هيلديارد، مدير المركز: "من المستحيل أن يجني شخصٌ مليار دولار. لا أحد أكثر ذكاءً أو إنتاجية إلى هذه الدرجة من أي شخص آخر". وأضاف: "هذه النوعية من الثروة هي ما يطلق عليها المحللون "مال الأنظمة"، لأنها تنتج من القوة السياسية والاقتصادية وليس العمل الشاق".

هذا النظام هو الرأسمالية حيث يتغذى الأغنياء على عمل وعرق العمال، أو كما كتب كارل ماركس: "تراكم الثروة في قطب واحد من المجتمع هو في نفس الوقت تراكم البؤس وعذابات العبودية والجهل والوحشية والانحطاط في القطب الآخر".

تؤكد الجائحة على ضرورة السيطرة على الاقتصاد من يد أصحاب المليارات والتخلص من النظام الذي أنتجهم بالأساس.

*** المقال بقلم شارلي كيمبر - جريدة العامل الاشتراكي البريطانية**

«الشبكة العربية» ترصد بناء 35 سجنًا جديدًا بعد الثورة



رصدت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في تقريرها الصادر بعنوان "في انتظارك"، بناء 35 سجنًا جديدًا ما بين سجون مركزية وسجون عمومية وليمانات خلال العشر سنوات الماضية عقب ثورة يناير.

وحسب تقدير الشبكة العربية، يتراوح عدد السجناء والمحتجزين بنحو 120 ألف سجين ومحبوس إحتياطيًا، منهم حوالي 65 ألف على خلفية سياسية، مقسمين إلى نحو 26 ألفًا محبوسين إحتياطيًا و 39 ألفًا محكوم عليهم.

وشمل التقرير رصدًا لعدد من الانتهاكات التي تُمارس ضد السجناء والمحتجزين مثل استخدام الحبس الإحتياطي كعقوبة، حيث يُحبَس الآلاف إحتياطيًا دونما دليل أو قرينة، ولمدد طويلة، علاوة على الحرمان من الحقوق التي كفلها القانون للسجناء والمحبوسين إحتياطيًا، مثل الحرمان من حق المكالمة التليفونية، والحبس الانفرادي المخالف للقانون، والحرمان من الزيارة ورفض النيابة -لاسيما نيابة أمن الدولة- قبول الاستئناف لكثير من المتهمين في أوامر حبسهم.

رصد التقرير أيضًا تعسف إدارة السجون في إدخال الأطعمة للسجناء والمحبوسين إحتياطيًا والتربح من معاناة السجناء حيث تبيع المقاصف الموجودة في أغلب السجون "الكانتين" هذه الأطعمة والسلع والأدوات، بأسعار أغلى من مثيلاتها بالخارج.

ورصد التقرير توسُّع النيابة العامة، وبعض القضاة الذين ينظرون تجديد حبس المتهمين، منذ بدايات عام 2019 تقريبًا، في التجديد الورقي للمحبوسين إحتياطيًا بالمخالفة للقانون، بسبب إعلان وزارة الداخلية "تعذُّر" نقل المتهمين لمقر النيابة أو المحكمة التي تنظر تجديد حبسهم.

وتناوَلَ التقرير تدوير المتهمين وحبسهم في قضايا جديدة، حيث رُصِدَت عدة حالات يصدر فيها قرار إخلاء سبيل، وحينما يبدأ المحتجز في إجراءات إخلاء السبيل، يُفاجأ بعرضه أمام النيابة متهمًا في قضية جديدة، ربما بنفس الاتهامات القديمة، أو اتهامات جديدة، وربما في قضية بدأت أثناء سجنه بالأساس ويستحيل عمليًا مشاركته فيها، وربما في قضية حديثة العهد. وقد ينال المعتقل حريته لبضع أيامٍ أو شهور قبل أن يُعاد القبض عليه وسجنه من جديد، وربما لا يرى شمس الحرية ولو لساعة فيجد نفسه محولًا للسجن من جديد.

تل العقارب أو روضة السيدة.. الوجه الآخر للجنّة الموعودة لمناطق التطوير

بقلم: غدير منصور

يمثل مشروع روضة السيدة (تل العقارب سابقًا) مشروعًا نموذجيًا يحتفي به المسئولون الحكوميون في خطاباتهم وتصريحاتهم. وفعليًا يُعَد المشروع من المشاريع القليلة التي انتهجت أسلوب التطوير في المكان، وهو نهج شديد الأهمية للسكان، الذين يعتمدون على منطقة سكنهم في كسب المعيشة والعلاقات الاجتماعية والخدمات المتاحة، مقابل المعاناة في مناطق إعادة التسكين البعيدة. ولم يتكرر مثل هذا النهج بعد روضة السيدة في مشاريع أخرى كالتي تمت في مصر القديمة ومجرى العيون.

ولكن هل الروضة فعلًا جنة؟ العديد من السكان وصلت لهم إنذارات بالطرد، ويواجهون مجددًا خطر التشريد. قبل التطوير كان السكان يعيشون فعليًا كالمالكين لوحداتهم السكنية، دون الحاجة لدفع إيجار ومرافق أكبر من مقدرتهم. ورغم أن القانون المصري كقوانين أخرى كثيرة ينص على مبدأ التقادم المكسب، حيث يتملك حائز العقار عليه بعد 15 سنة من المعيشة فيه، إلا أن هذا المنطق لا ينطبق على أراضي الدولة، حتى الخاصة منها غير المخصصة لاستخدام عام. الآن تكلفة الإيجار والمرافق المرتفعة أدت إلى صعوبة وضع السكان، حيث تعثر الكثير منهم عن دفع المستحقات عليهم، وإما يواجهون خطر التشرد وإما الاقتراض. بمقارنة الوضع قبل وبعد التطوير، فإن مستوى الخدمة التي تقدمها الدولة كمرافق للمنطقة قد تحسن، لكن بالمقابل كسب معيشة الكثير منهم تدهور.

والدور الأرضي لعمارات المنطقة عبارة عن محلات أغلبها مغلقة. وجود محلات في الدور الأرضي للمباني، متوافق مع نمط المعيشة المعتمد على وجود الخدمات في شكل محلات وورش في نفس مباني السكن، لتسهيل الحصول على الخدمات بدون الحاجة للتنقل مسافات بعيدة. وهو نهج إيجابي مقارنة بمشاريع إسكان أخرى كالأسمرات حيث ندر في تخطيط المنطقة وجود وحدات تجارية. لكن بقيت معظم المحلات مغلقة، حيث تتوفر فقط بنظام تمليك بالقسط يصل تكلفة الوحدة الواحدة منها إلى أكثر من مليون جنيه. وتمتلك هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الوحدات، مقابل تمويلها جزئيًا للمشروع. ودور الهيئة هنا أشبه بمستثمر خاص عن كونها جهة حكومية توفر خدمات للمواطنين. مقارنةً بالحكومات المحلية، تتحصل الهيئة على موارد ضخمة من إيرادات بيع أراضي المدن الجديدة استثمرتها في مشروع التطوير لتحصل على عائد الاستثمار، الذي يقصي الغالبية العظمى من سكان المنطقة من الوحدات التجارية، وأدى لفشل هذا النهج.

أخيرًا، إذا تجولت في شوارع الروضة، فسوف تلاحظ بوضوح الوجود الأمني المكثف. الشوارع بعد التخطيط مستقيمة وواسعة ويُوظَّف بها أفراد شركات أمن خاصة متمركزين على أول كل شارع، ومركب بها كاميرات مراقبة تكشف كل الشوارع. ويساعد التواجد الأمني على الحماية من السرقة والبلطجة إلى حد ما، لكنه في المقابل يفرض سيطرةً كبيرة للدولة على المنطقة، بخلاف تخطيط العديد من المناطق الشعبية المعتمدة على الشوارع المتعرجة والضيقة التي لا يسهل السيطرة عليها. وفي ظل الدولة القمعية الحالية، تعني السيطرة أيضًا، السيطرة على حرية التعبير والنشاط.

قلقٌ ينتاب أهالي نزلة السمان بعد مرور لجان الحصر ووضع علامات على البيوت

لم تتضح خطة الحكومة للمنطقة، فكل ما حدث هو أن أرسلت الحكومة لجانًا للحصر، وهي خطوة غالبًا ما تُتَّخذ قبل الإزالة. عدم الشفافية في الخطط، أثار القلق لدى السكان، والتكهنات عن كون اللجان لجس نبض الاعتراض أو القبول بالإزالات، ومدى تكاتف وتنظيم السكان. وظهرت مجددًا على الفيسبوك شعارات #لا_لإزالة_نزلة_السمان و #السمان_مش_للبيع.

المنطقة التي يوجد بها العديد من الملكيات المسجلة والمستقرة، كانت موقعًا للعديد من محاولات للإزالة في الماضي، والتي كان اخرها في ٢٠١٩، حيث اعترض العديد من السكان على إزالات بعض المباني التي رأوا أنها قد تكون مرحلة أولى لإزالة المنطقة كاملة وتهجير سكانها، وكانت النتيجة اعتقال عدد منهم. ورغم تعدد المحاولات من الحكومة والاعتراضات من السكان، لم تطرح الحكومة أي خطة لتطوير المنطقة في المكان دون تهجير السكان، أو طريقة يتوافق عليها غالبية السكان، إنما دائمًا انتهجت طريقة تجربة القوة والتهديد وتقييم حجم وقوة الاعتراض.

10 ملاحظات حول مذبحة رابعة والنهضة

1) تمثل مذبحة 14 أغسطس 2013 في ميداني رابعة العدوية ونهضة مصر نقطة تحول خطيرة في التاريخ المصري الحديث. فقد دشن ذلك اليوم عهد الظلام والخوف الذي تعيش فيه مصر حتى يومنا هذا.

2) أظهرت تلك المذبحة الكبرى مدى همجية ودموية الطبقة الحاكمة المصرية (بجيشها وأمنها وقضائها ورجال أعمالها وإعلامها) وإلى أي مدى ستذهب تلك الطبقة للحفاظ على سلطتها وثروتها.

3) هكذا تتصرف الطبقة الحاكمة ودولتها عندما تتهدد مصالحها. كان هذا هو رد الفعل الحقيقي لتلك الطبقة، ليس لحكم الإخوان المسلمين أو رئاسة محمد مرسي ولكن للتهديد الذي مثلته ثورة يناير 2011 للنظام الحاكم.

4) ما سمي بالتفويض لتلك المذابح لم يبدأ بمظاهرات 26 يوليو التي طالب بها السيسي ولكن بدأ بمظاهرات 30 يونيو 2013. ربما كان الوضع غير واضح للبعض أثناء تلك الأيام ولكن الآن وبعد ثمانية أعوام من الثورة المضادة والتي مازلنا نعيش في ظلها فلم يعد هناك شك أن مظاهرات 30 يونيو 2013 لم تكن "موجة ثورية ثانية" ولا مجرد "تصحيح" في مسار الثورة، بل تعبئة جماهيرية لانقلاب عسكري ولتصفية الثورة المصرية. كانت مذبحة 14 أغسطس 2013 في رابعة بمثابة الميلاد الدموي لنظام الثورة المضادة.

5) لم يكن الهدف من المذبحة مجرد فض الاعتصامات المناهضة للانقلاب ولكن الهدف الأساسي كان بث حالة من الرعب لوقف كافة أشكال المقاومة السياسية والاجتماعية في مصر. لم يكن فض الاعتصام يستدعي كل تلك الدماء وتلك الجثث ولكن السيسي ومن معه أرادوا بذلك العنف الوحشي أن يرسلوا رسالة إلى الشعب المصري كله: إما قبول الانقلاب وما يستتبعه وإما مواجهة آلة القتل العسكرية.

6) مسئولية المذبحة لا تقع فقط على الجيش والشرطة ولكن أيضًا على كل من فوض وطبل وهلل للسيسي. دم الشهداء على أيدي المثقفين والكتاب والفنانين والإعلاميين الذين طالبوا بالفض والذين برروا له قبل وبعد المذبحة. وهو أيضًا على أيدي السياسيين من الأحزاب القومية والليبرالية الذين قبلوا أن يشاركوا في حكومة الانقلاب (أغلبهم لم يستقيل حتى بعد المذبحة وظلوا في الحكومة حتى استغنى السيسي عن خدماتهم).

7) أما القوى اليسارية التي هللت للانقلاب والمذبحة بحجة "مواجهة الإرهاب" والتخلص من الحكم "الظلامي" للإخوان، فهؤلاء لم يخونوا فقط كل مبدأ ديمقراطي وإنساني بل عبروا أيضًا عن مدى الإفلاس السياسي لتلك القوى. هل من ظلام وإرهاب أكثر من ما نشهده اليوم تحت حكم السيسي؟

8) الفض الدموي لرابعة كان الافتتاحية لمسلسل الإجهاض الذي أفشل به السيسي ورجاله كل تحرك وكل مظاهرة وكل إضراب منذ الانقلاب وحتى يومنا هذا. كان اعتصاما رابعة والنهضة آخر الاعتصامات الكبيرة التي شهدتها ميادين مصر بعد ثورة يناير، وفضها على هذا النحو الدموي كان بهدف القضاء على ثقافة الاحتجاج نفسها وليس القضاء على اعتصامات الإخوان، فلم ينجح تنظيم اعتصام واحد في شوارع وميادين مصر منذ ذلك اليوم الأسود.

9) هذا كله لا يبرئ قيادات الإخوان المسلمين. فقد أجرمت تلك القيادات تجاه الثورة المصرية أولًا حين تحالفوا مع المجلس العسكري في 2011 و2012، وثانيًا حين حكموا بنفس سياسات نظام مبارك الاقتصادية والاجتماعية وقاموا بحماية مؤسسات الدولة القديمة وعلى رأسها الشرطة والجيش من المحاسبة. وثالثًا حين تحالفوا مع السلفيين ورفعوا شعارات دينية وطائفية حقيرة في الاعتصامات والمظاهرات المناهضة للانقلاب بما فيها اعتصامات رابعة والنهضة مما ساعد السيسي على التعبئة المضادة وعلى عزل الاعتصامات سياسيًا قبل فضها عسكريًا.

10) الحكم بالقمع والقتل وحدهما لا يمكن أن يستمر على المدى الطويل ولكنه لن يسقط بالأمنيات والأحلام، ولن يسقط أيضًا من تلقاء نفسه. تغير النظام اليوم بعد ثمانية أعوام من الديكتاتورية والدم والعصف بكل أشكال المعارضة يستدعي إعادة بناء المقاومة الديمقراطية والاجتماعية من جديد واستعادة المساحات الديمقراطية التي حاصرها وخنقها النظام من نقابات عمالية مستقلة ونقابات مهنية وجامعات ومن أحزاب وحركات سياسية معارضة.

في حلقة من حلقات مسلسل الاختيار 2، طلع علينا ضابط أمن الدولة بيقول بكل ثقة وإقناع وقت القبض على شخصية من شخصيات المسلسل إن الخصومة معها هي شخصيًا، ولكن أهلها في عينيه ويحميهم كمان. ده عكس تمامًا كل اللي بيحصل من 2013 لغاية دلوقتي من تنكيل وقبض وتعذيب أسر كاملة وزجهم في السجون بالسنين للخلاف السياسي مع النظام الحالي.

وكمثال حي، فيه أسرة كاملة مكونة من أربع أخوات ووالدهم في السجن حاليًا، وبقالهم سنين بسبب مطاردة الأمن للأب.

الأب، د. سعد عمارة، البرلماني السابق، فضل مطارد جوا مصر 7 سنين، وخلال السنين دي اتقبض على ثلاثة من أولاده وهو اتقبض عليه في 28 يوليو 2020، مع اثنين من أبنائه وهو رهن الاعتقال حتى الآن.

الابن الأول، معاذ سعد، في 30 أغسطس 2013، وجدوه في بيت حماه وبعد معرفة انه ابن سعد عمارة اعتقل وقعد 10 شهور في المعتقل وبعدين تم الإفراج عنه، ولكن اتاخد تاني في يناير 2016، وخد حكم 5 سنين. ووقت إطلاق سراحه اتدور على قضية تانية خد فيها براءة ولكن لم يتم إخلاء سبيله لغاية دلوقتي.

الابن الثاني، أسامة سعد، في ديسمبر 2014 راحت قوات الأمن البيت تبحث عن الأب فلم تجد إلا أسامة فاتحبس أكثر من سنتين ولم يخرج إلا في يناير 2017. ولكن اعتقل تاني قبل موعد زواجه بشهر يوم 28 يوليو 2020 أثناء اعتقال والده، وفضل مختفي قسريًا لحد 7 أكتوبر 2020، ومازال محبوس احتياطي لغاية دلوقتي.



الابن الثالث، أحمد سعد، اعتقل مع أخوه أسامة ووالده في نفس اليوم، واختفى قسريًا برضه وظهر في نفس اليوم 7 أكتوبر، ومازال محبوس احتياطي لغاية دلوقتي.

الابن الرابع، صهيب سعد، تم اعتقاله من مسجد الفتح وأخذ حكم نهائي بالحبس 10 سنين زائد 5 سنين مراقبة، وهو بينفذ الحكم حاليًا.

في أسرة كاملة في السجن بسبب الخلاف السياسي مع الأب وبسبب إن وقت القبض على الأب كان اثنين من أولاده معاه فاتاخدوا للضغط على الأب المسن (69 عام) والتنكيل به، وفيه بيت فاضي دلوقتي مفيش فيه إلا أم مسنة ومريضة وما تقدرش تزور زوجها وأبنائها الأربعة المتوزعين على سجون مختلفة.

ومن الأمثلة دي كتير جدا وفيه آلاف من الشباب عمرهم ومستقبلهم بيضيع وهما في السجون بدون أي ذنب أو وجه حق.

البرتغال 1975-74: ثورة اشتراكية كادت أن تنتصر

بقلم: كريس هارمان

ترجمة: سيد صديق

في عاميّ 1974 و1975، كانت البرتغال أقرب إلى انتصار الثورة الاشتراكية من أيٍّ من بلدان أوروبا الغربية طيلة سنوات عديدة. نمت الحركات والمجموعات الثورية واتسع نفوذها بصورةٍ هائلة بعد انقلاب عسكري أطاح بالفاشية في أبريل 1974، فيما كان الحزب الشيوعي -الذي نهض من سنواتٍ طويلة من العمل السري في ظلِّ الحكم الفاشي- هو الذي تصدَّر قيادة نضالات الطبقة العاملة.

وَضَعَ الحزب الشيوعي آنذاك ثقته في المؤامرات التي يحيكها الضباط اليساريون داخل الجيش، لكسب المزيد من الحصص داخل مؤسسات الحكم، بدلًا من الاستناد إلى قوة الطبقة العاملة في توجيه دفة الثورة إلى الاشتراكية. كان ذلك هو ما أتاح الطريق أمام القوى اليمينية الرجعية لتنظيم صفوفها وإطلاق العنان لحملةٍ قمعية قضت على الثورة دون مقاومة مُنظَّمة. وفي يوم 25 نوفمبر 1975، أعلنت قيادة الجيش حالة الطوارئ واستعانت بفِرَق القوات الخاصة لحصار ثكنات الجنود الثوريين وتدشين موجة من قمع الحركة العمالية.

أهم ما تخبره إيانا هذه الثورة هو أن الاستناد إلى طاقة وإمكانياتها الجماهير هو أول ضمان النصر.

(المُحرِّر)



كانت البرتغال ترزح تحت حكمٍ فاشيٍّ كامل الأركان لفترةٍ تصل إلى نصف قرن، أي أكثر من أيِّ بلدٍ أوروبي آخر. كانت أحزاب المعارضة محظورةً، والنقابات الوحيدة المسموح بوجودها كانت اتحاداتٍ ضئيلة تقبع تحت سيطرة الدولة. اعتادت السلطة استخدام القوات المُسلَّحة لفضِّ الإضرابات العمالية، فيما كان العمال يُزَجُّ بهم في سجون الشرطة السرية لعشرة أو عشرين عامًا.

لم تكن الدولة الفاشية تحكم البرتغال وحدها، بل أيضًا إمبراطوريةً واسعة الأرجاء في إفريقيا، حيث أمدَّت مُستعمَرات أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق الأرباح للاحتكارات البرتغالية العملاقة، ووفَّرَت الوظائف لطبقتها الوسطى.

في صباح الخامس والعشرين من أبريل 1974، استيقظ مواطنو لشبونة ليُفاجأوا بالدبابات تجول الشوارع ومحطات الراديو تبثّ المارشات العسكرية. هل كان ذلك انقلابًا من اليمين أم اليسار؟ جاءت الإجابة حين أذاع الراديو أغنيةً شعبيةً مُناهِضةً للفاشية.

انقلاب وانقسامات

هَرَعَ الناس في الشوارع لتحية الجنود، مُوزِّعين أزهار القرنفل الحمراء عليهم. انطلقوا في الشوارع يُمزِّقون شعارات ورموز النظام الفاشي، وفتحوا السجون لتحرير السجناء السياسيين، بينما ألقوا القبض على المُخبِرين المعروفين لدى الشرطة.

تأسَّسَت الحكومة الجديدة برئاسة الجنرال أنطونيو دي سبينولا، الضابط الرجعي الذي قاتَلَ كمُتطوِّعٍ في جيوش هتلر خلال الحرب العالمية الثانية. لكن حكومته تألَّفَت من أعضاءٍ من الأحزاب السرية المُناهِضة للفاشية، بمن فيهم الشيوعيين.

سرعان ما صار واضحًا أن السلطة في القوات المُسلَّحة لا تقبع بين يديه، بل بين أيدي مجموعةٍ من 400 ضابط صغير كانوا هم المُنظِّمين الحقيقيين للانقلاب -ما عُرِف بـ"حركة القوات المُسلَّحة". انقلب الجيش على الفاشية لسببٍ واحد بسيط، وهو أن هذا الجيش كان يخسر معارك الحرب الاستعمارية في إفريقيا. لكن كانت هناك اختلافاتٌ كبرى في التعاطي مع هذا السبب.

عبَّرَ سبينولا عن مصالح الاحتكارات البرتغالية الكبيرة. كان هدفهم هو استبدال الحكم البرتغالي المباشر، وإحلال حكمٍ غير مباشر قائم على الحركات "المعتدلة" المُموَّلة من المخابرات الأمريكية بدلًا منه، حتى وإن كان ذلك يعني استكمال الحرب لفترةٍ من الوقت آنذاك.

أما الضباط الصغار، فقد أرادوا إنهاء الحرب مهما كلَّف الأمر، وأدركوا أن هناك طريقًا واحدًا لتحقيق ذلك؛ وهو تسليم السلطة لحركات التحرُّر الحقيقية، مثل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، وجبهة تحرير موزمبيق.

سرعان ما تفاقمت الانقسامات لسببٍ آخر أيضًا. خاضت البرتغال عمليةً من التصنيع الواسع في العقد الأخير من الحقبة الفاشية، ولأن رجال الأعمال الكبار أرادوا تفادي حركة العمال، ضمَّ سبينولا وزراءً من الشيوعيين، الذين كانوا يُمثِّلون أكبر حزب سري في ذلك الوقت، لحكومته.

أوصى هؤلاء الشيوعيون العمالَ بالوثوق في سبينولا، وأقرَّ وزير العمل الشيوعي قانونًا جديدًا يحظر الإضرابات العمالية. لكن ذلك لم يؤتِ ثمارًا في توقيف حركة العمال.

الثورة تتجذَّر

بدأ عمال بناء السفن بمدينة ليسناف موجةً من الإضرابات التي اجتاحت البلاد في مطلع صيف 1974. واجه هؤلاء العمال معارضةً من كافة الأحزاب المُشارِكة في الحكومة، إلا أنهم نجحوا في فرض إصلاحاتٍ ضخمة في الأجور وظروف العمل، وفَرَضوا "حملةً تطهير" من المدراء والرؤساء الرجعيين في الصناعة والإعلام.

كان ذلك كثيرًا للغاية على سبينولا وكبار رجال الأعمال واليمين البرتغالي بصورةٍ عامة. حاول سبينولا توقيف الثورة في سبتمبر، بمسيرةٍ على النُسُق الفاشي، لكن التعبئة الجماهيرية للعمال منعت انطلاق المسيرة من الأصل، وأُجبِرَ الجنرال على الاستقالة في نهاية المطاف.

حاوَلَ سبينولا مواجهة حركة العمال مُجدَّدًا؛ هذه المرة بتدشين انقلاب عسكري في مارس 1975. لكن العمال سرعان ما اختلطوا بالجنود المُتجِّهين للاستيلاء على الضواحي المحيطة بلشبونة، وأقنعوهم بأن يرفضوا أوامر ضباطهم الرجعيين.

لم تسفر تحرُّكات اليمين عن عرقلة الثورة في تلك المرحلة، بل دفعتها إلى الأمام. أغلقت نقابات العاملين بالقطاع المصرفي البنوك حتى وافقت الحكومة على تأميم القطاع بأكمله -بالإضافة إلى ما يقرب من 60% من الصناعة البرتغالية. وعلاوة على ذلك، احتلَّ العمال أكثر من 300 مصنع.

فَقَدَ الجنرالات القدامى سيطرتهم على القوات المُسلَّحة، وفي المقابل سَحَبَ الضباط الصغار في حركة القوات المُسلَّحة البساط من تحت أقدامهم. صار هناك اتجاهٌ متنامٍ لدى الجنود لتنظيم أنفسهم سياسيًا، والمشاركة في المظاهرات اليسارية، والاصطفاف إلى جانب العمال في الصراعات الدائرة في مواقع العمل.

الكثير من الاشتراكيين الأجانب، الذين زاروا لشبونة في صيف 1975، شهدوا بأعينهم تجربةً لا تُنسى، إذ كانت تلك مدينةً أغلبية الطبقة العاملة فيها أرادت الاشتراكية، بينما كانت العقبات التقليدية -حيث الشرطة والجيش، وحتى الطبقة الرأسمالية المُنظَّمة جيدًا- في حالةٍ من البعثرة الكاملة.

الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي

لكن عقباتٍ أخرى ظلَّت موجودةً بالفعل. كان الحزبان الرئيسيان داخل الطبقة العاملة آنذاك هما الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي الذي أُعيد تشكيله حديثًا بزعامة ماريو سواريس.

وَقَفَ الحزب الاشتراكي مع التحرُّكات

الشعبية الأولى ضد اليمين، لكن قياداته انتابهم الخوف من مواصلة مسار تطوُّر الثورة، وسرعان ما أخذوا يُهيِّئون أجواءً عدائيةً ضد اليسار. في شمالي البرتغال، أخذوا يُشجِّعون مثيري الشغب اليمينيين الذين حرقوا مكاتب النقابات والأحزاب اليسارية. وفي داخل القوات المُسلَّحة، بدأوا يتآمرون مع جنرالٍ يميني من أجل إطاحة الضباط الصغار الذين أسقطوا الفاشية.

لكن الحزب الاشتراكي لم يكن بمقدوره وحده إنقاذ الرأسمالية البرتغالية، إذ لم يكن له تأييدٌ إلا من أقليةٍ من العمال في المُجمَّعات الصناعية الرئيسية المحيطة بلشبونة وفي النقابات، في حين كان الحزب الذي يُمثِّل أغلبية العمال وقت إسقاط الفاشية هو الحزب الشيوعي. وإذا كان هذا الحزب قد كافَحَ من أجل ثورةٍ اشتراكية أثناء قيادته موجة الإضرابات والاعتصامات التي بدأت مطلع صيف 1974، لكان من المستحيل إيقافه.

«أبرَزَت ثورة البرتغال أمارةً واعدة على مستقبلٍ مختلف تمامًا. لم يتحقَّق هذا المستقبل، لأنه لم يكن ثمة حزبٌ اشتراكيٌّ ثوري بمقدوره تحدي قبضة الحزبين الاشتراكي والشيوعي»

بيد أن الحزب الشيوعي قد اتَّخَذَ مسارًا مختلفًا. أدان الحزب موجة الإضرابات، بينما حاوَلَ إرساء هيمنته على الدولة القائمة بالمؤامرات السرية مع بعض ضباط الجيش والساسة الانتهازيين. اعتَقَدَ قادة الحزب الشيوعي أن هذا المسعى سيُمكِّنهم من تأسيس مجتمع على غرار الكتلة الشرقية التابعة للاتحاد السوفييتي.

ووصل الحزب إلى ذروة نجاحاته في صيف 1975، حين شكَّل ضابطٌ متعاطفٌ مع الحزب، وهو فاسكو جونكالفيس، الحكومة. لكن هذه الحكومة أثبتت أنها غير قادرةٍ على حكم البلاد، إذ رفضت حينها إطلاق الطاقة الثورية للعمال، وعجزت عن التعاطي مع موجةٍ من التخريب والاضطرابات في المناطق الريفية في الشمال. بعد وقتٍ قصيرٍ في السلطة، تنازَلَ جونكالفيس بهدوءٍ عن السلطة لأولئك الواقفين على يمينه.

تحوَّلَت أقليةٌ مهمة من العمال إلى الأفكار الثورية، وتنامَت الأحزاب الثورية الصغيرة بصورةٍ هائلة حتى صار لهم تأثيرٌ كبير في الساحة السياسية.

ثورةٌ مضادة من اليمين وشللٌ تام من اليسار

عانت فصائل اليسار الثوري من خللٍ جسيم، فرغم أن أفكارهم تمحورت بالفعل حول الطبقة العاملة، كانت هذه الفصائل تتعاطى مع الساحة السياسية وكأن ثمة قوةً اجتماعية لابد أن تأتي لاستبدال الطبقة العاملة. صبوا الكثير من تركيزهم على مغازلة ضباط الجيش اليساريين، تمامًا كما عملوا بكل جهدهم لكسب عمال المصانع بعيدًا عن الحزب الشيوعي (1).

كان الوقت ينفذ من أيدي الضباط اليساريين. كانوا بالفعل يهيمنون على السياسة البرتغالية حين كانت الطبقة الحاكمة القديمة في حالةٍ من التشرذم والخمود، لكن بمجرد أن بدأت هذه الطبقة في حشد قواها -بمساعداتٍ كبيرةٍ من الحكومة الغربية ومن الحزب الاشتراكي- صار هؤلاء الضباط أضعف وأكثر عجزًا.

بحلول نوفمبر 1975، لم يكن هناك سوى خيارين لا ثالث لهما: إما أن تقبض الطبقة العاملة على مقاليد الأمور بين أيديها، وإما أن تعود الطبقة الحاكمة القديمة إلى سدة الحكم من جديد.

سدَّد اليمين ضربةً جديدة في 25 نوفمبر، وكانت ذريعتهم هي احتلال مجموعةٍ من الجنود اليساريين محطات التلفزيون آنذاك. حرَّكَ الضباط اليمينيين قواتهم سريعًا لتجريد الجنود اليساريين من أسلحتهم في لشبونة ولاستعادة السلطة إلى الجنرالات القدامى. لم يواجهوا إلا القليل من المقاومة، إذ لم يتطلَّب الأمر سوى ألفيّ جندي لمحاصرة ونزع سلاح أكبر القوات العسكرية الواقعة تحت تأثير اليسار في لشبونة.

يكمن السبب وراء ذلك في أن اليسار وَضَعَ ثقته الرئيسية في مناورات ضباط الجيش لا في الحركة الجماهيرية للعمال (2). رَفَضَ الحزب الشيوعي، الذي كان في اليوم السابق فقط قد نَظَّمَ إضرابًا عامًا ناجحًا لمدة ساعتين، أن يتدخَّل ضد تقدُّم اليمين. يبدو أن الحزب اعتقد أن بإمكانه شقَّ طريقه إلى السلطة بصرف النظر عمَّا كان يحدث.

لم يكن الضباط اليساريون مستعدين لشنِّ ما كان يمكن أن يكون مواجهةً عسكريةً ضد زملائهم اليمينيين، وبالتالي لم يتخذوا أي خطوة، فيما لم يكن لدى اليسار الثوري لا الإرادة ولا النفوذ الكافي لدفع القواعد العمالية في وجه معارضة الحزب الشيوعي، أو جنود الجيش في وجه معارضة الضباط اليساريين. أما اليمين، فقد كان حريصًا على عدم استخدام هيمنته الجديدة على الجيش والشرطة لمهاجمة العمال على الفور، فلقد أدرك أن ذلك قد يشعل الثورة من جديد.

خلال السنوات اللاحقة، استعادت الطبقات المالكة المزيد والمزيد من المكتسبات التي كانت ثورة عاميّ 1974 و1975 قد انتزعتها. ووجود الحزب الاشتراكي على رأس السلطة خلال الكثير من تلك السنوات لم يكن يُشكِّل أيَّ فارق.

بعد عقدٍ كامل من هذه الثورة، انخفضت الأجور بنسبة 10% عمَّا كانت عليه في 1973 -العام الأخير لحكم الفاشية. صار على مئات الآلاف من العمال أن ينتظروا لستة أشهر أو أكثر لتقاضي أجورهم. وأضحت لشبونة مُجدَّدًا واحدةً من المدن التي تُذكَر بالأعداد الكبيرة من المُتسوِّلين في شوارعها.

أبرَزَت البرتغال في 1974 و1975 أمارةً واعدة على مستقبلٍ من نوع مختلف تمامًا. لم يتجسَّد هذا المستقبل في الواقع، لأنه لم يكن ثمة حزبٌ اشتراكيٌّ ثوري بمقدوره أن يتحدَّى قبضة الحزبين الاشتراكي والشيوعي. كانت تلك مأساةً جديرةً بالتعلُّم منها.

«راهَنَ الحزب الشيوعي على مؤامرات الضباط اليساريون داخل الجيش لكسب المزيد من الحصص داخل مؤسسات الحكم، بدلًا من الاستناد إلى الطبقة العاملة في توجيه دفة الثورة إلى الاشتراكية»

هوامش:

(1) على سبيل المثال، كانت "حركة إعادة تنظيم حزب البروليتاريا"، أكبر الحركات الماوية في ذلك الوقت، تعتبِر أعضاء الحزب الشيوعي "فاشيين اجتماعيين". وحين هبَّ الرجعيون يحرقون مكاتب الحزب الشيوعي في صيف 1975، وصفت الحركة ذلك بـ"انتفاضة فلاحية ضد الفاشية الاجتماعية" (المترجم).

(2) الطبقة العاملة البرتغالية في عام 1974 شكَّلَت 40% من السكان (المترجم).



نقد لكتاب «كيف نتفادى الكارثة المناخية؟»:

بيل جيتس لن ينقذنا من أزمة المناخ

ترجمة: سعيد حسن

كتاب بيل جيتس الجديد ”كيف نتفادى الكارثة المناخية؟“ هو دليل الملياردير لإدارة الأزمة المناخية.

يبدأ جيتس كتابه بقوله إن على الدول أن تخفض محصلة انبعاثاتها الكربونية إلى صفر. ويحسب جيتس أنه لابد من إزالة 51 مليار طن من الغازات الدفيئة من الجو كل عام حتى نتمكن من المحافظة على استمرار بقائنا على الكوكب. ولكي تصل محصلة الانبعاثات الكربونية إلى هذا الصفر، يقول جيتس بوضوح –مثل أي ملياردير– إنه سيعمل من داخل النظام ليصل إلى تلك النقطة.

المشكلة مع هذا الطرح هو أن هذا النظام –الرأسمالية– قد قادنا بالفعل إلى حافة الكارثة المناخية. لا يمكن تحويل هذا النظام من أجل إنقاذ الكوكب.

في الفصول التالية، يركز جيتس على إمكانية تحويل الصناعات الكبرى إلى صناعات خضراء، مستخدمًا أمثلة من مجالات المواصلات والزراعة والطاقة. تمتلئ هذه الفصول بتفاصيل عن ابتكارات في تكنولوجيا المناخ والتكنولوجيا الخضراء، بالإضافة إلى جرعات كبيرة من الحكمة من جيتس نفسه، الذي يشير إلى كل المشاريع التي يستثمر فيها، ويشجِّع الشركات الأخرى على المخاطرة والاستثمار فيها أيضًا.

ولكن هذه المبادرات تشتمل على عدد من المشاريع حتى جيتس نفسه يقول إن نجاحها غير مضمون. يتحدث جيتس عن إمكانيات الالتقاط المباشر للهواء، وهي عملية باهظة الثمن بشكل مبالغ فيه تقوم باستخلاص ثاني أكسيد الكربون من الهواء. ويتحدث أيضًا عن الهندسة الجيولوجية، والتي تحاول عمدًا التلاعب بعمليات العالم البيئية، وهي مغامرة مكلفة أخرى تعتمد على تكنولوجيات لم يثبت نجاح بعضها بعد. ولا تزال أمام هذه التكنولوجيات عقودٌ كي تتمكن من تحقيق أي نتائج، وبالتالي فهي لا تتعامل مع الآنية المُلِحة لأزمة المناخ.

يفضل جيتس التكنولوجيات التي ستحقق آثارًا قصيرة المدى –إذا نجحت– عن التكنولوجيات طويلة الأمد. إنه يبحث عن حلول سريعة، حتى وإن كانت غير مضمونة. وبينما يحتفي الكتاب بالتكنولوجيات الجديدة، فهو أقل اهتمامًا بتكنولوجيات موجودة بالفعل منذ مدة. يشتكي جيتس في أحد مواضع الكتاب من أن الطاقة الشمسية غير كافية، وأن طاقة الرياح تشغل مساحة كبيرة من الأراضي. في عام 2019 قال جيتس إنه يجب توجيه الدعم الحكومي ليس إلى طاقة الرياح والطاقة الشمسية، بل إلى ”شيءٍ جديد“.

الإمكانية

تُعد طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المد والجزر تقنياتٍ موجودة بالفعل ولديها الإمكانية –إذا طُبِّقَت بشكل صحيح– على إنتاج طاقة تكفينا جميعًا. والتقدم التكنولوجي في صناعتيّ الطاقة الشمسية والرياح يعني أن تكاليف تشغيلها قد أصبحت أقل وبات انتشارها أوسع.

لكن إحدى مشاكل المليارديرات مع هذه الصناعات هو أنها لا تضمن تحقيق الكثير من الربح. عادة ما تُخضع الحكومات صناعتيّ الطاقة الشمسية والرياح لرقابة قانونية شديدة، وقد انخفضت مكاسب الشركات الخاصة منها على مر السنين. وحتى إذا استثمرت شركات الطاقة في الطاقة المتجددة، فمن الأرجح أنها لن تتخلَّى عن صناعة الوقود الأحفوري المرتبطة بمليارات من دولاراتها.

وبينما يستبعد جيتس الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فإنه يلقي بثقله خلف نوع آخر من الطاقة وهي الطاقة النووية. إنها صدفة بالطبع أن جيتس هو مؤسس شركة ”تيرا باور“ للابتكار النووي. يطمئن جيتس القارئ بادعائه كذبًا أنه يمكن جعل الطاقة النووية آمنة من خلال الابتكار.

لا يقول الكتاب صراحةً إن التكنولوجيا ستنقذنا من الأزمة المناخية، وإنما يؤكد مرارًا على أهمية ”الابتكارات“ باعتبارها الحل الوحيد. ولكن التقدم التكنولوجي لا يستطيع وحده تقديم الإجابة على سؤال الأزمة المناخية.

ليست المشكلة في التكنولوجيا ذاتها، ولكن في الطريقة التي يستخدمها بها الرأسماليون مثل جيتس. يرى جيتس أنه يمكن للتنافس بين الخصوم الرأسماليين أن يكون الدافع للابتكار في مجال التكنولوجيا المناخية، ولكنه في الواقع هو ما يعيق الابتكار.

يقول جيتس أنه يجب على الحكومة ”الاهتمام بفجوة الاستثمار“ ويتمنى لو كانت هناك منافسة أكبر في سوق الطاقة. ويشجِّع الشركات على ”تحمُّل المزيد من المخاطر“ عند الاستثمار في الأبحاث البيئية، ويضيف أنه يجب أن تُكافأ هذه الشركات على خوضها هذه المخاطر.. لكن المزيد من المنافسة الرأسمالية ليست حلًا للأزمة البيئية هي الأخرى.

الربح

في النظام القائم على الربح، يتنافس الرأسماليون ليتفوقوا على بعضهم البعض. وإذا لم يستطع بعضهم المنافسة، سيبتلعهم المنافسون الآخرون. هذا لا يعني فقط أن أصحاب العمل يستغلون العمال على نحوٍ متزايد، بل يستغلون الموارد الطبيعية التي يقدمها هذا الكوكب أيضًا على نحوٍ متزايد. إنهم يسعون فقط للربح على المدى القصير، ولا يسعون أبدًا للحلول طويلة الأمد. أدى هذا إلى إزالة الغابات، وفقدان الحيوانات لموائلها الطبيعية، والاحتباس الحراري.

على سبيل المثال، تضيف زيادة المنافسة في مجال الطاقة المتجددة المزيد من الفوضى القائمة في نظامٍ لا يملك الأشخاص العاديون قولًا فيه. وحتى تصبح الطاقة المتجددة بديلًا واقعيًا للوقود الأحفوري، يجب إبعاد هذا المجال عن أيدي الرأسماليين الكبار وتصبح ملكيةً عامة. ولكن بالطبع، لا يمكن أن ننتظر من ملياردير مثل جيتس أن يصل لهذا الاستنتاج.



أحد الأدوار الرئيسية التي يقوم بها هذا الكتاب هو صرف اللوم على فوضى النظام بعيدًا عن جيتس والشركات الكبرى، بل وتقديمهم باعتبارهم الحل. وبرغم كل الضجيج الذي يحدثه جيتس حول قضية البيئة، فإنه لم ينفصل بالكامل عن مجال الوقود الأحفوري. ادعى جيتس علنًا أنه سَحَبَ جميع استثماراته من الوقود الأحفوري في نهاية عام 2019، ولكن تلك ليست الحقيقة الكاملة.

أظهرت البيانات العامة لمؤسسة جيتس أنها كانت لا تزال تستثمر أكثر من 71 مليون جنيه استرليني في شركات النفط والغاز في نهاية عام 2019. وتشمل هذه الشركات إيكسون موبيل وتشيفرون كورب وبريتيش بتروليوم. علاوة على أنه لا يزال يمتلك حصة بنسبة 19% من سيجنيتشر إيفياشن، والتي تعد أكبر مشغل للطائرات الخاصة في العالم.

يظهر التناقض جليًا بين ما يريد جيتس أن يبدو عليه –كفاعل خير يوجه جهوده نحو تجنب الأزمة المناخية– وبين ما يفعله عمليًا.

وأحد الأمور التي يظهرها الكتاب بالفعل هو كيف تحولت النقاشات حول المناخ خلال العقدين الماضيين. في الماضي، كانت الشركات العملاقة –كعملاقة البترول شيل– تنكر ببساطة حدوث التغير المناخي. والآن يكتب أحد أغنى الرجال في العالم كتاب عن كيفية مكافحته، وأجرت بعض الشركات تحولاتٍ لتبدو خضراء أكثر بسبب التغيرات في الرأي العام.

أصبح الكثيرون ممن انضموا للحركة المناخية يستنتجون أن الحل الوحيد لإيقاف التغير المناخي الكارثي هو تفكيك النظام الذي تسبب فيه. أما هذا الكتاب، فيحاول تقديم وجهة النظر المعاكسة لهذا التوجُّه الراديكالي. يقول الكتاب أنه يمكن إيجاد حلول الأزمة المناخية في السوق الحرة، ربما ببعض المساعدة من السياسيين وقادة العالم. ولكن جيتس مخطئ. لا يمكن حل الأزمة المناخية إلا إذا انتزعنا التحكم في النظام من أيدي الطبقة الحاكمة التي قادتنا إلى هناك في المقام الأول.

*** بقلم صوفي سكواير – جريدة العامل الاشتراكي البريطانية.**

البرازيل: عودة دا سيلفا في ظل تفاقم الأزمة



تُرجمة: مصطفى عبد الغني

تعاني البرازيل من أزمةٍ مزدوجة مع ارتفاع عدد الوفيات جراء فيروس كورونا المستجد إلى ما يزيد عن 270 ألف حالة لتصبح ثاني دولة في عدد الوفيات في العالم بعد الولايات المتحدة، رغم أن نسبة الوفيات بالنسبة لعدد المصابين أعلى في بريطانيا ودول أوروبية أخرى.

ولكن الجائحة ساءت كثيرًا بسبب سياسات الرئيس البرازيلي اليميني المتطرف جايير بولسونارو. أنكر بولسونارو الجائحة وعارض اللقاح، مما سمح للعدوى بالتفشي. وسمحت سياساته بانتشار سلالة P.1، إحدى سلالات كوفيد 19 الأكثر عدوى والتي اكتُشفت لأول مرة في مدينة ماناوس الأمازونية.

يواجه بولسونارو الآن تحديًا سياسيًا محتملًا من الرئيس الأسبق لولا دا سيلفا. ساعد دا سيلفا، الذي كان سابقًا قياديًا عماليًا لعمال الحديد، في تأسيس حزب العمال في 1980. وبعد فوزه أخيرًا في انتخابات عام 2000، استمر دا سيلفا في السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي اتبعها أسلافه من الجناح اليميني، لكنه قدم مساعدات مادية مباشرة للفقراء عُرِفَت باسم "محفظة الأسرة".

اعتمد دا سيلفا على عقد الصفقات مع السياسيين المحافظين، وقدَّم عدة تنازلات لهم بسبب عدم حصوله على أغلبية في الكونجرس. برَّر دا سيلفا تلك السياسة لاحقًا، إذ قال: "عليك أن تضع مبادئك على الطاولة لتجعلها قابلة للتنفيذ، وتقوم بعقد اتفاق مع مَن في الكونجرس. حتى إذا كانوا لصوصًا، لكنهم لديهم أصوات، فإما يكون لديك الشجاعة للاتفاق معهم وإما ستخسر".

دمَّر ذلك المزيج من السياسات النيوليبرالية والتورط في فساد سياسي رئاسة ديلما روسيف، خليفة دا سيلفا ووزيرة شؤون الرئاسة السابقة في عهده. نفذت روسيف برنامج تقشف قاسيًا بعد فوزها في جولة الإعادة في 2012، ثم جاء الكشف عن فضيحة لافا جاتو (غسيل السيارات)، حيث كُشِفَ عن تورط شركة بتروبراس العملاقة للطاقة، المملوكة للدولة، في عمليات رشوة للسياسيين على نطاقٍ واسع.

«استغل بولسونارو العنصرية عميقة الجذور في المجتمع البرازيلي، ولكنه أيضًا عبَّر عن الغضب العارم ضد الفساد وجرائم العنف»

أدار قاضي التحقيق، سرجيو مورو، القضية بطريقة مسيَّسة تلاعبت بها وسائل الإعلام. يوضح بيري أندرسون، الكاتب في مجلة "نيو ليفت ريفيو" اليسارية، في تحليل دقيق أن منطق العملية كان جعل حزب العمال كبش الفداء وحماية بقية النخبة السياسية البرازيلية.

عُزِلَت روسيف وأُطيحَت من الرئاسة، وحل محلها ميشال تامر المحسوب على الجناح اليميني، رغم الكشف عن تورطه بشكل أكبر في فضيحة لافا جاتو.

وجَّه مورو الاتهام بعد ذلك إلى دا سيلفا، الذي حُكِمَ عليه بالسجن لـ 9 سنوات في البداية ثم 12 سنة، مما منعه من الترشح لانتخابات 2018، والتي كان يمكن أن يفوز بها نظرًا لشعبيته الكبيرة. وفي ضوء تعامل بولسونارو مع الجائحة، فقد أدَّى توريط دا سيلفا إلى خسارة آلاف الأرواح.

أخبرني الماركسي البرازيلي فاليريو أركاري بعد ذلك بوقت قصير أن "وجود دا سيلفا في السجن ليس قضية ثانوية، فهو رمز للمثقفين سياسيًا وقطاعات الطبقة العاملة ذات الخبرة التي تؤثر على جيل الشباب، وتركه يتعفن في السجن هكذا هو استعراض للقوة من قبل الدولة والطبقة الحاكمة".

كان الطريق مفتوح أمام بولسونارو، عضو الكونجرس الغامض المدافع عن الديكتاتورية العسكرية في فترة 1964-1988، للترشح للرئاسة. لقد استغل العنصرية عميقة الجذور في المجتمع البرازيلي، ولكنه أيضًا عبَّر عن الغضب العارم ضد الفساد وجرائم العنف. وكانت الشركات الكبرى تدعمه لرغبته في التراجع عن الإنفاق الاجتماعي الهائل الذي أقره حزب العمال، في حين كوفِئ مورو بتعيينه وزيرًا للعدل.

لكن بولسونارو كان أكثر فوضوية وأقل كفاءة من مثله الأعلى دونالد ترامب، ولم يقدم النيوليبرالية التي وعد بها وزير ماليته، باولو جيديس. والآن دا سيلفا حر ويمكنه الترشح لانتخابات 2022.

قضى دا سيلفا 580 يوم في السجن، ولكن أُطلِقَ سراحه في 2019 في الاستئناف، وحكم قاضٍ في المحكمة العليا ببراءته من التهم الأصلية. وعاد دا سيلفا لمزاولة نشاطه السياسي رغم أن الحكم لا يزال ينتظر تأكيدًا من المحكمة العليا بأكملها.

ربما ترغب بعض الشركات الكبرى الآن في أن يصبح دا سيلفا رئيسًا مرة أخرى. يقتبس أندرسون عن أندريه سينجر، عالم السياسة البرازيلي، أن حزب العمال حتى في أفضل حالاته لا يزال "إصلاحيًا ضعيفًا". لكن هل سيكون هذا كافيًا للبرازيل التي دمرها وباء كورونا والركود الاقتصادي؟

*** المقال بقلم أليكس كالينيكوس – جريدة العامل الاشتراكي البريطانية**

كرة القدم بين المتعة والأرباح.. السوبر الأوروبي مثالًا



بقلم: ممدوح رمضان

"لا نريد المزيد من ليستر سيتي". لك أن تتخيل أن هذه العبارة لم تكن من أجل جذب القارئ، بل كانت نصًا ما قيل على لسان أحد ملاك الأندية الستة الكبرى في الدوري الإنجليزي في لقاء، في العام السابق، مع جريدة الاندبندنت البريطانية.

نعم لا يريدون المزيد من ليستر سيتي، لا يريدون المزيد من دورتموند، لا يريدون المزيد من موناكو وليون.

تم الإعلان، في 18 أبريل الحالي، عن إنشاء دوري السوبر الأوروبي، بتمويل من بنك "JP Morgan" وهو عبارة عن بطولة يشارك بها 20 ناديًا، منهم 15 ناديًا ذو مقاعد ثابتة، أي لن يتم إقصائهم من البطولة تحت أي ظرف. تم الإعلان تباعًا عن 12 ناديًا منهم ولم يتم الإعلان عن الـ 5 أندية ذات المقاعد المتغيرة. لم يتم الإعلان أيضًا عن كيفية اختيارهم، وكل ما قيل كان كلامًا مرسلًا. تلى ذلك الإعلان غضبٌ شديد من جميع العاملين ومشجعي كرة القدم، واحتجاجات لجماهير بعض الأندية، نتج عنه انسحاب معظم الأندية المشاركة في البطولة قبل أن يتم إلغائها.

فكرة السوبر الأوروبي تقوم على وجود عدد من الأندية الكبار، وهي مانشستر سيتي، ومانشستر يونايتد، وليفربول، وتشيلسي، وتوتنهام، وأرسنال، وريال مدريد، وبرشلونة، وأتلتيكو مدريد، ويوفينتوس، وإنتر ميلان، وميلان، سيظلون كبارًا إلى الأبد. لو تم تطبيق هذه الفكرة في بداية الألفية، فتأكد يا صديقي، لن يتواجد فيها تشيلسي والسيتي على أقل تقدير.

فما هي فكرة السوبر الأوروبي ؟

كبار أوروبا يرون أن العائد المادي من دوري أبطال أوروبا ضعيف وذلك لثلاثة أسباب:

اليويفا (الاتحاد الأوروبي لكرة القدم) يأخذ الكثير من الأموال دون وجه حق، ولن نختلف معهم في هذا.

افتقاد الجماهير والإعلانات للمباريات الكبيرة، إذ أن كرة القدم قد ملَّت من مشاهدة ريال مدريد يقابل دينامو زغرب، فهم يريدون مشاهدة أغلى اللاعبين.

سوء توزيع العائد المادي من دوري أبطال أوروبا على كبار أوروبا. باختصار، كبار أوروبا يقولون إنه لا توجد عدالة في توزيع الأرباح. أنا لا اتهكم يا صديقي، أنا أحاول أن أختار ألفاظي بعيدًا عن التهكم ولكن ما باليد حيلة.

الفكرة ليست وليدة اليوم، إذ أن لورنتينو بيريز، رئيس نادي ريال مدريد، يحاول منذ أكثر من 10 سنوات تطبيق الفكرة، وتم التلميح إليها أكثر من مرة من قبل، آخرها كان ما قيل على لسانه في لقاء مع قناة "CHTV" من خسارة الأندية الكبرى ما يقرب من 5 مليار يورو عقب جائحة كرونا، وكأن العالم مدين لرجال الأعمال بتعويض الأرباح التي لم يحصّلوها نتيجة الوباء.

يتحدثون عن ضعف المنافسة وكأنه ذنب دينامو زغرب أن أحواله المادية ليست على ما يرام. هؤلاء الناس هم من فرَّغوا كرة القدم من معناها منذ البداية، هم من يزيلون كل يوم ارتباط النادي باللاعب وبالجمهور.

ما شعورك يا صديقي حينما تسمع مواطنًا إنجليزيًا يتحدث عن مدى سوء قارة إفريقيا، يتبادر إلى ذهنك أعنف ألفاظ السباب، وسترى في كلام ذلك المواطن العته واللامنطق. كيف يتحدث عن ضعف أحوالنا وعقود من الاستعمار ونهب ثروات البلاد سبب رئيسي فيها.

نختلف مع بيريز في طموحه بالحصول على نصيب أكبر من كل خصومه نظرًا لوجود قاعدة جماهيرية أكبر لفريقه، فكيف يتم توزيع الجوائز المالية في دوري الأبطال؟

في موسم 2018 - 2019، أعلنت اليويفا عن رصد مبلغ 2.04 مليار يورو مجموع جوائز دوري الأبطال. قبل انطلاق البطولة يحصل كل نادي خرج من الدور التمهيدي الحاسم لدوري الأبطال على خمسة ملايين يورو إضافة إلى بطاقةٍ تؤهله مباشرةً إلى دور المجموعات في بطولة الدوري الأوروبي. ويحصل كل نادٍ يصل إلى دور المجموعات بدوري الأبطال على 15.25 مليون يورو، إضافة إلى 2.7 مليون يورو عن كل فوز و900 ألف يورو عن كل تعادل خلال هذا الدور. يحصل كل نادي يتأهل إلى دور الـ 16، بعد تجاوز دور المجموعات، على 9.5 مليون يورو إضافة إلى 10.5 مليون يورو في حالة الوصول إلى الدور ربع النهائي و15 مليون يورو لكل فريق يصل إلى المباراة النهائية بالإضافة إلى 4 مليون يورو للفريق الفائز بالبطولة، و3.5 مليون يورو أخرى للبطل الذي يلعب في كأس السوبر الأوروبي.

كل هذه النسب والأرقام تمثل ما يقرب من 55% من مجموع الجوائز المرصودة لدوري الأبطال، بينما يتم توزيع 30% أخرى على الفرق الـ 32 المشاركة في البطولة -بناءً على تصنيف اليويفا الذي يعتمد على نتائج كل نادٍ في المسابقات الأوروبية خلال 10 سنين- ويحصل الفريق المتصدر للتصنيف على 32 مليون يورو، بينما الأخير يحصل على مليون يورو. يتم توزيع الـ 15% الأخيرة بناءً على القيمة التسويقية للدوري الذي ينحدر منه كل فريق وقيمة حقوق البث في كل دولة.

هذا هو النظام الذي يراه كبار أوروبا غير عادل، حتى مع كل مساوئ هذا النظام، بما فيه من استغلال للفرق الصغيرة، وتوزيع غير عادل، وتوحش رأسمالي جشع يؤدي إلى زيادة غنى رؤساء الأندية ووكلاء اللاعبين واللاعبين أنفسهم دون النظر إلى جودة المنتج، يراه كبار أوروبا، أمثال ريال مدريد وبرشلونة وتشيلسي وليفربول وأرسنال وتوتنهام، غير عادل.

دعونا نسأل السؤال الأول والأخير لكرونكي، رئيس نادي أرسنال، والذي لم يفز بأي بطولة دوري أبطال، انت مالك ومال دوري الأبطال أصلًا انت بتتكلم ليه؟

ما السيئ في الإعلان عن بطولة "دوري السوبر الأوروبي"؟

الاعتراض على السوبر الأوروبي أيضًا ليس وليد اللحظة، فرغم توحش الفيفا والأندية وزيادة الفجوة بين الفرق الكبيرة والصغيرة، يوجد دائمًا اعتراض على هذا النظام، ودائما ما يرفع الجمهور من ينجح من الفرق الصغيرة بدون تفكير. على سبيل الذكر هل تعلم أحدًا كان حزينًا لرؤية نادي ليستر يفوز بالدوري الإنجليزي؟

صرح 6 رؤساء، على الأقل، لكبار أندية إنجلترا، على سبيل المثال، عن عدم رغبتهم في وجود مزيد من الأندية مثل ليستر سيتي، لأن الجمهور -حسب زعمهم- يفضِّل فوز الفرق الكبيرة باللقب. السبب الحقيقي لاعتراض رؤساء الأندية أن المعلنين هم من يفضلون فوز الفرق الكبيرة لأسباب تسويقية، المعلنون يمكنهم تسويق نجاح مانشستر سيتي عن نجاح ليستر سيتي. الفرق الكبيرة لديها ما يمكن تسويقه، أما ليستر سيتي فكم يبلغ عدد متابعيه، كم يبلغ عدد متابعي لاعبين مثل جيمي فاردي والبرايتون، وهو واحد من أهم أسباب فوز ليستر بالدوري بعد كانتي وفاردي ومحرز، من هو البرايتون من الأساس؟ وما هي قيمته التسويقية مقارنةً بلاعبي الفرق الكبرى؟

السيئ في بطولة "السوبر ليج"، باختصار، هو زيادة الفجوة بين الفرق الكبيرة والصغيرة، مما يؤدي إلى انعدام المنافسة في في الدوريات المحلية.

ذكرت صحيفة الجارديان البريطانية، في تقرير لها عام 2017 بعنوان "لماذا نشاهد كرة القدم رغم التكرار" أنه رغم تكرار أحداث مثل فوز يوفينتوس ببطولة الدوري الإيطالي للمرة السادسة على التوالي أو فوز بايرن ميونخ بالدوري الألماني للمرة الخامسة على التوالي، لا تزال الجماهير تتابع بشغف لوجود احتمالية المفاجأة.

ستنتهي تلك الاحتمالية مع تطبيق بطولة السوبر الأوروبي. البطولة التي تضمن وجود 15 نادٍ بمقاعد ثابتة من أصل 20 نادٍ دون تغيير تهدم بشكل واضح وصريح أسس كرة القدم مثل المنافسة والاستحقاق ومبدأ تكافؤ الفرص، حتى لو كان بشكل غير كامل، فما هو الحافز الذي يستطيع أي مدرب أن يعطيه للاعبيه من أجل المكسب، فسواء كسب الفريق أو خسر لن يتغير شيء، سيلعب الفريق الموسم القادم في نفس البطولة وفي الغالب ضد نفس الخصوم.

التأثير على الدوريات المحلية

في حالة تطبيق الفكرة، فالأندية المشاركة ستحصل على مزيد من الأرباح تستغلها في تطوير النادي وشراء أفضل لاعبي العالم وأفضل المدربين لتوسع الفجوة الموجودة بالفعل بين الأندية حاليًا وتقضي تمامًا على أي فرصة للمنافسة العادلة. سيكون الاهتمام بالسوبر الأوروبي من الإعلام في أقصاه بينما سيتم اعتبار الدوريات المحلية دوريات هواه.

لا أحاول الدفاع عن الفيفا أو اليويفا أو اعتبار أن النظام القائم هو نظام عادل، بل بالعكس الكثير غير راضون تمامًا عن وسنحاربه إلى أن يسقط. ولكن هذا لا يعني السكوت عن محاولة سوف تزيد الطين بلة من أجل مزيد من الأرباح.

هم يريدون المزيد من الأموال ونحن نريد المزيد من ليستر سيتي.

معركة جديدة لعمال شركة أمازون من أجل تشكيل نقابة



قام عمال مخازن شركة أمازون في مدينة بيسمير بولاية ألاباما الأمريكية بأكبر محاولة حتى الآن في تاريخ الشركة تهدف إلى إنشاء أول نقابة للعمال بالشركة في الولايات المتحدة الأمريكية. تُعد تلك المحاولة هي الأولى منذ 2014 بعد محاولة فنيي التصليحات في مخازن الشركة بولاية ديلاوير الحصول على عدد كافٍ من الأصوات لتشكيل نقابة في الشركة التي تأسَّسَت منذ نحو 27 عامًا.

تواصل العمال مع اتحاد العاملين بالبيع بالتجزئة للبدء في تشكيل نقابة عمالية للعاملين بمخازن الشركة، في ولاية ألاباما، إحدى أكثر الولايات المحافظة والتي لها تاريخ طويل من العنصرية. نجح الاتحاد، في نوفمبر الماضي، في الحصول على الحد الأدنى من بطاقات التفويض النقابي من عمال ببيسمير والمطلوب لإجراء تصويت على إنشاء النقابة.

تخشى الشركة، التي يُقدَّر رأسمالها بحوالي 1.69 تريليون دولار، من محاولات تنظيم عمالها لأنفسهم للدفاع عن حقوقهم، ومن المعروف عنها تصديها بقوة لعدة محاولات سابقة وصلت إلى الفصل من العمل. لذا لم تقف الشركة مكتوفة الأيدي أمام محاولة عمال ألاباما تكوين نقابة عمالية. حاولت الشركة في البداية الضغط لإجراء التصويت بشكل شخصي في ساحة انتظار السيارات، وهي الخطوة التي وصفها نقابيون بأنها محاولة لترهيب العاملين قبل أن يتم إلغاءها واعتماد التصويت عن طريق البريد لتجنب مخاوف انتشار فيروس كورونا.

طلبت الشركة من خدمة البريد الأمريكية، بعد اعتماد التصويت بالبريد، وضع صندوق بريد في نفس المكان، وطالبت العاملين بالتصويت بلا. وقال عدة عمال إن رسائل دعائية تدعو للتصويت بلا تم وضعها على الجدران وفي غرف الاستراحة وحتى في دورات المياه. كما تم دعوة العمال إلى اجتماعات إلزامية لتحريضهم على عدم مساندة جهود إنشاء النقابة وتلقى العمال الرسائل بشكل يومي من المديرين.

أنشأت الشركة موقعًا إلكترونيًا لإحباط العمال، واقترحت عليهم إنفاق الرسوم النقابية على اللوازم المدرسية والهدايا، كما نشرت شائعات بين العمال عن احتمالية إغلاق المنشأة وخسارة العمال لوظائفهم.

لم يُكلَّل مجهود العمال بالنجاح بعد عدم قدرتهم على حصد أصوات كافية لصالح تأسيس النقابة في التصويت الذي أُجري مطلع الشهر الحالي، إلا أن تلك المحاولة كانت الأكبر في تاريخ الشركة، وسوف تفتح الباب لتشجيع مزيد من العمال على تحمل المخاطر ومحاولة التنظيم، وهو ما أعلن عنه اتحاد العاملين بالتجزئة بالفعل، حيث تواصل ما يزيد عن ألف عامل من عدة مخازن مختلفة بالشركة مع الاتحاد وأبدوا تحمسهم لاتخاذ الخطوات الأولى.

«تستمر كل هذه المعاناة التي يعيشها عمال أمازون، وحرمانهم من تأسيس نقابة تدافع عن حقوقهم، بينما تتربَّع الشركة على عرش المستفيدين من جائحة كورونا»

جاءت المحاولة وسط أكبر ارتفاع لتأييد النقابات تشهده أمريكا خلال العقدين الأخيرين، ووسط الزخم الذي تحظى به حركات مثل "حياة السود مهمة" والتي كانت حافزًا لبدء المحاولة، خاصة بعد إعلان جيف بيزوس، مؤسس شركة أمازون وأغنى رجل في العالم (تبلغ ثروته 177 مليار دولار)، التبرع للحركة في نفس الوقت الذي يعاني فيه العمال، الذين يمثل ذوي البشرة السمراء 75% منهم، من أوضاع صعبة، مما سيعطي فرصةً أكبر للمحاولات القادمة في الحصول على دعم مجتمعي أوسع.

سلطت المحاولة، أيضًا، الضوء على عدد من الانتهاكات التي تحدث في الشركة بحق العمال. يضطر العاملون بمخازن الشركة للعمل لفترات طويلة بدون الحصول على استراحات كافية، حيث يحصل العمال على فترتيّ استراحة لمدة 30 دقيقة للفترة الواحدة في مناوبة عمل من 10 ساعات، يضيع أغلبها في الذهاب إلى دورات المياه والعودة منها. وتحولت عدة مخازن للشركة نتيجة عدم توقف العمل أثناء الجائحة إلى بؤرٍ لانتشار فيروس كورونا، واعترفت الشركة، نوفمبر الماضي، بأن نتائج اختبارات ما يقرب من 20 ألف عامل منذ بداية الجائحة كانت إيجابية، بينما يظل رقم الوفيات غير معروف.

تستمر كل هذه المعاناة التي يعيشها عمال أمازون، وحرمانهم من تأسيس نقابة تدافع عن حقوقهم، بينما تتربَّع الشركة على عرش المستفيدين من جائحة كورونا نتيجة تزايد الإقبال على التسوُّق الإلكتروني، إذ شهدت الشركة في 2020 ارتفاعًا في إيراداتها بنسبة 38% لتبلغ 386.1 مليار دولار، مقابل 280.5 مليار دولار في 2019.